

تونس تشهد انتخابات يصعب التنبؤ بنتائجها

الاقتصاد والحرب على الإرهاب أكثر ما يقلق التونسيين



دُعي أكثر من سبعة ملايين ناخب إلى اختيار رئيس لتونس الأحد القادم في ثاني انتخابات رئاسية حرة في تاريخ البلاد يصعب التنبؤ بنتائجها، لتشابه برامج مرشحي السباق الرئاسي، ونتيجة سأم الشارع من الوعود التي أطلقتها نخب ما بعد ثورة يناير 2011 ولم تلتزم بها. ومع انقسام الشارع حول المرشح الأجدر لقيادة تونس في المرحلة القادمة، تبقى نتائج الانتخابات الرئاسية المرتقبة مفتوحة على كل الاحتمالات.

زيمون كريم

تونس - تشهد تونس، الأحد، انتخابات رئاسية يصعب التنبؤ بنتائجها، نتيجة التشابه بين برامج مرشحي الرئاسية البالغ عددهم 26، ووسط خيبة أمل واسعة بين الناخبين من عدم تحقق الوعود لإسيما على الصعيد المعيشي والاجتماعي والتي برزت في أعقاب ثورة يناير 2011، حيث لم يبرز اتجاه واحد يعطي الأولوية لمرشح على آخر.

وعلى الرغم من حيرة الناخبين مع تشتت متوقع للأصوات خاصة لمؤيدي العائلة الفكرية الحدائنية، إلا أن أجواء الديمقراطية تنتعش في تونس، وهو ما عكسه الاهتمام الكبير بأول مناظرات تلفزيونية بين مرشحين للرئاسة في تونس وفي العالم العربي.

انتعاش الديمقراطية

امتأت المقاهي الصغيرة بالشوارع، وكان هناك مباراة كرة قدم، أين سيطعت وجوه الحضور في ضوء الصور المتغيرة في التلفزيون، ولكن الذي يلعب في شاشات أجهزة تلفزيون المقاهي ليست صور المنتخب التونسي لكرة القدم، بل صور مرشحي رئاسة تونسية عليهم علامات التفاؤل وهم يشرون رؤيتهم للأمن والاستقرار عندما يختارهم الشعب لحكم هذا البلد الصغير الواقع في شمال أفريقيا.

عندما بدأت المعركة الانتخابية على أعلى منصب في الدولة التونسية، رسمياً، ظهر المرشحون المتفائلون في جميع أنحاء البلاد، في مقاهي الجنوب، وفي أسواق الأقاليم وعلى خشبة المسارح العملاقة في العاصمة تونس، ولكن المرشح الذي أظهرت آخر استطلاعات الرأي تقدمه، غير موجود. إنه إمبراطور الإعلام، نبيل القروي، والذي يصفه الكثيرون بأنه "برلسكوتي تونس"، حيث يقبع في السجن حالياً.

وقلما اتسع مجال المرشحين في انتخابات رئاسية في العالم العربي مثلما يتسع هذه الأيام في تونس، فلم نشهد مثل هذه العملية من قبل، حسب تعبير ماكس جالين، الباحث في العلوم السياسية بكلية لندن للأبحاث الاقتصادية، والمتخصص في الشأن التونسي.

وتابع جالين "إنه نراء لا يصدق، في السير الذاتية، ونذر أن يكون هناك أيضاً مثل هذه المجموعة على المستوى السياسي والأيدولوجي". كما رأى الباحث السياسي أن "أشياء كثيرة في خطر.. فلا يزال الأمر يتعلق بالنظام السياسي نفسه"، وذلك لأنه وعلى الرغم من جميع الإصلاحات، فإن تونس تواجه مشاكل اقتصادية كبيرة، حيث ترتفع نسبة البطالة بشكل هائل بين خريجي الجامعات، والغنى الكثير من الدعم مؤخراً على البنزين والأغذية، وارتفعت الأسعار، وكثيراً ما كانت هناك إضرابات ومظاهرات ضد الحكومة.

ويقول بلعباس بن كريدة، الألماني من أصل جزائري، وصاحب "مبادرة المناظرة" المسؤولة عن المناظرات التلفزيونية "استطاع تفهم سأم الناس الفوضي، وحاول بن كريدة بالفعل

قبل خمس سنوات، ابتكار شكل للحوار للانتخابات الأخيرة، "ليس لدى الناس شعور بأن حياتهم تحسنت من خلال الديمقراطية". ويرى بن كريدة أن الخطب التي تؤكد على هذا المعنى تصب الزيت على النار.

وهناك من بين المرشحين أيضاً أعداء أداء للمعسكر السياسي، منهم، على سبيل المثال، عبير موسى، وهي واحدة من امرأتين فقط مرشحتين لتولي منصب الرئيس، وهي عضو بالحزب السابق للرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، الذي لاذ بالهروب من البلاد في خضم الثورة التونسية.

ولكن عبير موسى لا تتحدث عن "ثورة"، حيث ترى أن "ما حدث عام 2011 كان استيلاء غير شرعي على السلطة". وتعتبر موسى عن حالة الكثير من التونسيين، قائلة إن الأمور كانت أفضل بكثير سابقاً.

انقسام الشارع

كان الانقسام واضحاً خلال الانتخابات الرئاسية في 2014، بين إسلاميين وأنصار الحدائنية لكن المشهد السياسي في 2019 يتوزع بين أقطاب عدة: إسلاميون،

علمانيون، شعبيون، وأنصار النظام السابق. هناك انقسام في تونس بشأن مرور وحزبه، حيث يرى البعض أنه يريد مرة أخرى الحد من الحريات التي جاءت بها الثورة، في حين يرى آخرون ضرورة تعزيز القيم التقليدية، مثل رفع مكانة الأسرة.

وقد حصد حزب النهضة الكثير من الأصوات خلال انتخابات البلدية التي أجريت العام الماضي، وخاصة في المناطق النائية. ويرى أيضاً اسم نبيل القروي، مالك قناة "نسمة" التلفزيونية الخاصة. ولكن هناك تحقيقات قضائية ضد القروي لاتهامه بغسيل الأموال. وهذه الاتهامات موجودة منذ ثلاث سنوات، ولكن القبض عليه تم قبل وقت قصير من البدء الرسمي للمعركة الانتخابية.

عدا ذلك فإن بقية المرشحين للانتخابات التي ستجرى الأحد المقبل، الموافق 15 سبتمبر، هم رئيس سابق ورئيسا وزراء سابقان، إضافة إلى 11 وزيراً والعديد من النواب البرلمانيين السابقين، إلى جانب رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، ومحام، عرف بشكل خاص بدفاعه عن المتهمين بالإرهاب.

واستبعدت اللجنة الانتخابية أول مرشح تونسي يعلن مثليته الجنسية

نقاط أساسية

في الرئاسية التونسية

تونس - ما هي أبرز النقاط التي تجب معرفتها عن الانتخابات الرئاسية المقبلة في تونس؟

من هم المرشحون؟

تقدم إلى الانتخابات الرئاسية قرابة المئة مرشح، وقبلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات منهم 26 مرشحاً فقط، وهو العدد نفسه تقريباً الذي تنافس على الانتخابات الرئاسية في العام 2014.

ومن بين المرشحين رئيساً حكومة سابقاً ورئيس حكومة حالي هو يوسف الشاهد.

ثمانية من المرشحين ومنهم الشاهد، كانوا قياديين في حزب "نداء تونس" الذي فاز في الانتخابات عام 2014، والذي عصفت به صراعات داخلية خلال فترة حكم مؤسسه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. ويدعم الحزب في هذه الانتخابات وزير الدفاع الذي أعلن استقالته من الحكومة عبد الكريم الزبيدي.

وتشارك في الانتخابات امرأتان فقط عبير موسى، المحامية التي ترفع لواء مناهضة الإسلاميين في البلاد

والمدافعة عن عهد الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي، وسلمى اللومي، امرأة أعمال ووزيرة سابقة للسياسة شغلت منصب رئيسة الديوان السياسي لقائد السبسي قبل ثمانية أشهر من وفاته.

وتقدم حركة النهضة الإسلامية وللمرة الأولى في تاريخها مرشحاً من صفوفها هو رئيس البرلمان بالنيابة والرجل الذي عرف عنه انفتاحه وقربه من الناس عبدالفتاح مورو.

من يملك حظوظ الفوز؟

تتسم الانتخابات الرئاسية بكونها مفتوحة على كل الاحتمالات، ولا يزال هناك غموض وضبابية لدى الناخبين التونسيين حول من سيخارون.

خبراء يرون أن نبيل القروي، رجل الإعلام والدعاية المسجون بتهمة تبويض أموال، كسب تقاطع مهمة تجعله بين المرشحين البارزين في الانتخابات. بالإضافة إلى القروي، يتساوى أيضاً مرشحون آخرون في الحظوظ وبينهم الشاهد والزبيدي ومورو وعبير موسى.

من ينتخب؟

الانتخابات الرئاسية الحرة والمباشرة هي الثانية في البلاد منذ ثورة 2011. ويسجل للمشاركة في الانتخابات المقررة الأحد رقم قياسي من الناخبين ناهز 7.5 مليون شخص غالبية من الشباب والنساء وبمعدل أعمار يتراوح بين 18 و35 عاماً.

متى يعلن اسم الرئيس القادم؟

حددت هيئة الانتخابات الرئاسية بداية من 17 نوفمبر المقبل، غير أن وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي في 25 يوليو دفعتها إلى تقديمها في 15 سبتمبر الحالي.

وصادق البرلمان على تنقيح قانون الانتخاب لتقصر الأجال لإجراء الانتخابات.

ولم تحدد الهيئة بعد تاريخ الدورة الثانية، ولكن إن أفضت النتائج إلى دورة ثانية، فسيكون يوم أحد قبل تاريخ 25 أكتوبر القادم.

ماذا سيتغير؟

يقوم الحكم في تونس على نظام برلماني مزدوج ولرئيس الجمهورية سلطات محدودة تشمل الأمن القومي والدفاع والعلاقات الخارجية. وله أن يقدم للبرلمان مقترحات قوانين جديدة.

وقدم العديد من المرشحين للانتخابات تعهدات انتخابية بتغيير نظام الحكم في البلاد.

انتخابات مفتوحة على كل الاحتمالات

صراحة، وذلك بزعم عدم حصوله على ما يكفي من أصوات داعمة لترشيحه.

ويقول ماكس جالين، الباحث في الشؤون السياسية، إن هذه الانتخابات "تمس أيضاً المؤسسات الديمقراطية، وهناك تاجيح للمشار، في بعض الأحيان". فيما يشير بن كريدة، إلى أن مجرد بث المناظرات التلفزيونية على الهواء مباشرة عبر العديد من القنوات هو أحد إنجازات الديمقراطية، "فلم يكن ذلك ممكناً قبل خمس سنوات".

وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه المرصد العربي أن نحو نصف المستطلعة آراؤهم يعتبرون الاقتصاد أكبر مشكلة تعاني منها تونس، تليها وبفارق شاسع الحرب على الإرهاب (13 بالمئة) ثم الفساد (12 بالمئة). وتبين من خلال الاستطلاع أن واحداً من بين كل ثلاثة ممن شملهم الاستطلاع يفكر في الهجرة.

ورغم ذلك فإن الديمقراطية التونسية في متفرق طرق، بعض الشيء، وذلك لأن الأمر لا يتعلق فقط بالمضامين التي تحرك الناس في الشارع، بل أيضاً بقضايا السلطة. ولكن تونس عادت لتقوم مرة أخرى بدور ريادي، حيث إن نتيجة الانتخابات غير معروفة بشكل غير مسبق ومفتوحة على كل الاحتمالات.

التونسيون غاضبون من الانتخابات ومستمتعون بديمقراطيتهم: علمانيون وشعبيون وإسلاميون وأنصار النظام السابق

وفي تقدير كريشان أن "الكثير من المرشحين لا يتنافسون من أجل السلطة بل من أجل التحكم في دواليب الدولة والقيام بمشاريعهم".

وصلاحيات الرئيس محدودة في تونس، وقد كثر الجدل في الآونة الأخيرة بين المرشحين على ضرورة تغيير النظام

وستشهد تونس انتخابات تشريعية في السادس من أكتوبر القادم، من المرجح أن تكون قبل الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، في حال عدم فوز مرشح من الدورة الأولى. وبالتالي ستتأثر نتائج الانتخابات الرئاسية النهائية حتماً بنتائج التشريعية. وشرعت هيئة الانتخابات بتوزيع 14 ألف صندوق انتخاب على 4564 مركز اقتراع، وكانت عملية التوزيع مدعومة بحماية عسكرية.

وستقام عمليات الفرز في كل مكتب اقتراع. ومن المنتظر أن تقوم منظمات غير حكومية ومراكز سبر آراء بنشر كنهاتها الأولية على أن تقدم الهيئة النتائج الأولية في 17 سبتمبر.

وتتواصل حملات القروي الانتخابية التي تقوم بها زوجته سلوى السماوي وعدد من قيادات حزبه. وسيكون الوضع غريباً إذا نجح القروي في تخطي الدورة الأولى من الانتخابات.

وأبدى التونسيون اهتماماً لافتاً بالسجال السياسي بين المرشحين، الذي حصل عبر مناظرات تلفزيونية غير مسبوق، أو على مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر أثر الراديو. وهو ما يبرهن فرضية تسجيل نسبة مشاركة مهمة في الانتخابات مقارنة بانتخابات سابقة.

وتابع ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين مشاهد المناظرات التلفزيونية التي بثها التلفزيون الحكومي السبت الفائت وأجاب فيها 24 مرشحاً من أصل 26 على أسئلة أعدمت وفقاً للقرعة. واستمرت المناظرات ثلاثة أيام.

واحتلت المواضيع المتعلقة بالآزمة الاجتماعية والاقتصادية مساحة كبيرة من المواضيع التي طرحت خلال الحملة الانتخابية. ويعاني التونسيون من نسبة بطالة تتجاوز 15 في المئة ومن ارتفاع في الأسعار وتضخم أرقى كاهل المواطن من الطبقات الاجتماعية الوسطى والفقيرة.

في نظر الكثير من التونسيين الذين يعتبرون هذه التعددية من ثمار الثورة، ورمزاً للديمقراطية وإن شابها بعض

ومن المرشحين البارزين نبيل القروي، مؤسس قناة "نسمة" التلفزيونية وزعيم حزب "قلب تونس" الذي وجهت إليه السلطات في الثامن من يوليو تهمة "تبويض الأموال"، لكن هوليو تعلمت المستقلة للانتخابات أكدت أن ترشيحه لا يزال سارياً، ما لم تتم إدانته.

كان الانقسام واضحاً خلال الانتخابات الرئاسية في 2014، بين إسلاميين وأنصار الحدائنية

والقروي موقوف منذ 23 أغسطس الفائت وقد رفض القضاء التونسي الأسبوع الماضي طلباً للإفراج عنه.

ويرى أنصار القروي أن عملية توقيفه كانت مهينة واتهموا رئيس الحكومة يوسف الشاهد، أحد أبرز المرشحين إلى الرئاسة، بالوقوف خلف توقيفه. إلا أن الشاهد أكد على استقلالية القضاء التونسي وعدم التدخل فيه.

